الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

اسم المحاضرة: النظم الانتخابية المقارنة

اسم المحاضر: الدكتور فراس سعد الدين

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

محاور المحاضرة

- المقدمة.
- تعريف النظام الانتخابي
- المبادئ الرئيسية اللازمة في تكوين النظام الانتخابي.
- أنماط النظم الانتخابية
- تصنيفات النظم الانتخابية
- الخاتمة.

• المقدمة

تعمل النظم الانتخابية في مفهومها الأساسي على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها . أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم التعددية/الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز)، وتركيبة ورقة الاقتراع (هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات)، بالإضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية (وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، وإنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية). وعلى الرغم من عدم تركيز هذا الجزء من الموسوعة على الجوانب الإدارية للعملية الانتخابية (كتوزيع مقرات الاقتراع، أو تسمية المرشحين، أو تسجيل الناخبين، أو الجهاز الإداري للعملية الانتخابية، إلخ) إلا أن هذه المسائل على درجة بالغة من الأهمية حيث يؤدي تجاهلها إلى تقويض الفوائد المرجوة من أي نظام انتخابي يتم اختياره. كما وأن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات: فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة تحديد الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية.

• تعريف النظام الانتخابي

النظام الانتخابي هو آلية ترجمة الأصوات الانتخابية إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة، و هو المساهم في بناء المؤسسات الديموقراطية ، حيث يشمل ذلك التعريف ثلاثة عناصر أساسية:

ـ حجم الدائرة الانتخابية ، ويقصد به عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية

ـ الصيغة الانتخابية ، وتتعلق بكيفية تحديد الفائز بمقعد ما

ـ ورقة الإقتراع ، وتتعلق بالخيارات المتاحة للناخب من حيث إمكانية إختيار مرشحين أفرادا أو قوائم حزبية

حيث يمكن تصنيف النظم الانتخابية من حيث عملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد، إلى عدد من العائلات الرئيسية.

نظم الأغلبية، والنظم النسبية، والنظم المختلطة،

وتختلف الأنظمة الانتخابية المعتمدة في العالم، باختلاف الأنظمة السياسية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنظمة انتخابية أساسية هي: نظام الانتخاب الأكثري (في دورة واحدة أو في دورتين)، نظام الانتخاب النسبي، والنظام المختلط بين الأكثري والنسبي، أما الدوائر الانتخابية فتكون على أساس الدائرة الفردية أو الدائرة الموسَّعة

• تعريف النظام الانتخابي

كما يقصد بالأنظمة الانتخابية كذلك عند بعض الفقهاء بأنها الأنماط الانتخابية، و هي تشير إلى استعمال قواعد فنية قصد الترجيح بين المترشحين في الانتخاب .وعادة ما تعرف بالأساليب والطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين فرز النتائج وتحديدها النظام الانتخابي، بالمعنى الواسع، يحول الأصوات المدلي بها في انتخاب عام إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين، إذ أن لديه تأثير كبير على النظام الحزبي القائم فعندما نحدد نظام انتخابي معين نكون قد حددنا أحد الاختيارين سواء إعطاء أفضلية لحكومة ائتلافية أو منح حزب معين سيطرة الأكثرية.

في مفهومها الأساسي تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها، أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم التعددية / الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز)، وتركيبة ورقة الاقتراع (هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات).

• المبادئ الرئيسية اللازمة في تكوين النظام الانتخابي

تعتبر مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي. ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، حيث أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل إلى الديمومة، في الوقت الذي تتركز الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكّنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة. وعلى الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة، إلا أن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى. ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي، كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية، أو استجابة لميول شائع، أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ، دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير.

يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ إلى انتقاء (إن لم يكن وراثة) نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية. كما ويمكن أن تفضي الأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد. وحتى في غياب تلك الأزمات فقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية في بلد ما.

• المبادئ الرئيسية اللازمة في تكوين النظام الانتخابي

وعادةً ما تتأثر القرارات المتخذة لتغيير النظام الانتخابي المعتمد، أو للإبقاء عليه، بعاملين اثنين هما:

•افتقاد القوى السياسية للدراية الكافية حول النظم الانتخابية، مما ينتج عنه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها؛

•أو، على العكس من ذلك، استغلال القوى السياسية لدرايتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظمٍ يعتقدون بأنها تتلائم بشكل أفضل مع مصالحهم الحزبية.

يمكن أن ينتج عن عملية انتقاء النظام الانتخابي تبعات لم تكن في الحسبان لحظة اختيارها. لذلك فقد لا تكون الخيارات المتخذة هي الأفضل لصحة الحياة السياسية على المدى الطويل، وقد ينتج عنها أحياناً تبعات قد تكون كارثية بالنسبة للعملية الديمقراطية في البلد المعني.

• المبادئ الرئيسية اللازمة في تكوين النظام الانتخابي

وعليه، فإن الخلفية وراء انتقاء النظام الانتخابي قد تكون بنفس أهمية الخيار المعتمد ذاته. فعملية انتقاء النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها. غالباً ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات، إن لم تكن الاعتبار الوحيد، التي يتم الأخذ بها في عملية انتقاء النظام الانتخابي من بين الخيارات المتوفرة والتي، لذلك السبب بالذات، عادةً ما تنحصر في عدد قليل من الخيارات. وبنفس الوقت، تؤدي الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعتيم على النتائج طويلة الأمد للأنظمة الانتخابية، وذلك على حساب المصالح الأكبر للنظام السياسي العام

في الوقت الذي قد تختلف فيه الظروف المحيطة بعملية الاختيار بين كل من الديمراطيات الناشئة وتلك الراسخة، إلا أن أهدافها عادةً ما تكون واحدة على المدى الطويل، وهي: اعتماد مؤسسات على قدر كافٍ من القوة للدفع باتجاه نظام ديمقراطي يتمتع بالاستقرار، على أن تتمتع تلك المؤسسات بنفس الوقت بقدر كافٍ من المرونة للتعامل مع المتغيرات. ويمكن لكلا النوعين من الديمقراطيات الاستفادة من تجارب الديمقراطيات الأخرى. وبما أن عملية تنظيم وبناء المؤسسات في تطور مستمر، يعمل هذا الجزء من الموسوعة على تقديم العبر والدروس الناتجة عن كثير من الأمثلة الواقعية فيما يتعلق بهذه العملية حول العالم.

• المبادئ الرئيسية اللازمة في تكوين النظام الانتخابي

التمثيل: تتمثل المهمة الرئيسية للنظام الانتخابي في ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية منتخبة، أي ترجمة الرغبات التي يعبر عنها الناخبون إلى أفراد يمثلون تلك الرغبات. وهناك الكثر من وجهات النظر حول تعريف مسألة التمثيل العادل المستندة إلى معايير مختلفة، كالتمثيل الجغرافي، أو الوصفي، أو الأيديولوجي أو الحزبي-السياسي. ولكن، وبغض النظر عن الاعتبارات التي يؤخذ بها في كل بلد، يبقى مبدأ التمثيل من المبادئ الرئيسية التي يجب أن تتم عملية تصميم النظام الانتخابي الملائم لكل حالة في ظلها.

الشفافية: من الضروري أن تتمتع إجراءات وتفاصيل النظام الانتخابي بأعلى مقدار من الشفافية، بحيث تكون واضحة كل الوضوح لكل من الناخبين، والأحزاب السياسية والمرشحين منذ البداية، وذلك للحؤول دون وقوع أي ارتباك أو انعدام للثقة في النتائج الناجمة عن النظام في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشفافية في عملية تصميم واختيار النظام الانتخابي ضرورية ومفيدة لذات الأسباب المذكرو هنا. فعندما يتمكن كافة الشركاء من تقديم وجهات نظرهم وأفكارهم بوضوح ودون معوقات أثناء عملية إصلاح النظام الانتخابي أو مراجعته أو اعتماده، فإن ذلك يسهم في إضفاء مزيد من الشرعية على النظام الانتخابي والعملية الانتخابية برمتها.

• المبادئ الرئيسية اللازمة في تكوين النظام الانتخابي

الشمولية: يتمتع النظام الانتخابي بفرص أكبر لاعتباره كنظام عادل وشرعي كلما نظر إليه على أنه يعمل بطريقة شمولية لا تستثني أحداً. ولا يقتصر القصد من ذلك على أن يفسح النظام أو القانون الانتخابي المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات (بحيث يسمح لكافة الفئات بالمشاركة في الانتخابات، ويحقق فهماً يسيراً لتفاصيله من قبل الجميع ويوفر لهم سبل الوصول إلى مراكز الاقتراع)، بل يمتد ليشمل ضرورة ألا يعمل النظام الانتخابي على استثناء أو تمييز أية فئة أو مجموعة في المجتمع، كالأقليات وغيرها. من ناحية أخرى، فكلما كانت عملية تصميم واختيار النظام الانتخابي أكثر شمولية، كلما زادت شرعيته وكلما شعر الجميع بأنه ملك لهم، حيث أن ذلك يمكن المزيد من الشركاء والمعنيين من تقديم اقتراحاتهم والمشاركة في عملية البحث عن أكثر النظم الانتخابية ملاءمة لواقع مجتمعاتهم.

• أنماط النظم الانتخابية

نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

أولا : نظام الانتخاب الفردي

1 ـ تعريف نظام الانتخاب الفردي

نظام الانتخاب الفردي أو النظام المناطقي هو النظام الأكثر شيوعا وإتباعا في العالم ، حيث الأساس في الانتخاب الفردي هو وجود دوائر صغيرة يخصص لكل دائرة مرشح واحد او اثنان , ويفوز بمقعد الدائرة النائب الذي يحصل على أعلى الأصوات من بين المرشحين، وقد ادخل تعديل على هذه الأسلوب في بعض الدول وهو اشتراط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات (50% +1)فان لم يحصل أي من المرشحين على هذه النسبة أو حصل أكثر من مرشح على هذه النسبة نكون أمام جولة ثانية من الانتخابات يخوض غمارها المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات في الجولة الأولى.

حيث تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر الصغيرة نسبيا يتساوى مع عدد النواب في البرلمان، ويصوت الناخب لصالح مرشح واحد، ويمثل الدائرة نائب واحد في البرلمان ، أو اثنين كما الحال في مصر، حيث كان يمثل كل دائرة نائب عن العمال والفلاحين ونائب عن الفئات، وفي هذا النظام فان المرشح الحاصل على أغلبية الأصوات يفوز بالمقعد، بينما يتم استبعاد كل الأسماء الأخرى المرشحة على نفس المقعد، وعلى هذا الأساس فإن نظام الانتخاب الفردي هو النظام الذي يتم فيه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبيا ومتساوية على قدر الإمكان بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها، فلا يصوت الناخب إلا لمرشح واحد مهما كان عدد المرشحين.

• أنماط النظم الانتخابية

ثانيا : نظام الانتخاب بالقائمة

1 ـ تعريف نظام الانتخاب بالقائمة

نظام القائمة أو التعددي يعتمد في الدوائر الكبيرة التي تمثل بعدد من المرشحين الذين يجتمعون في قائمة، إما أن تكون مفتوحة والتي يطلق عليها التصويت بالافضلية بحيث يستطيع الناخب إن يختار عدد من المرشحين يساوي العدد المخصص للدائرة وقد تكون مغلقة يجبر الناخب على اختيار القائمة بمجملها دون أن يكون له حرية المفاضلة أو تشكيل قائمة ممن يرغب من المرشحين

ويقتضي نظام الانتخاب بالقائمة تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة وواسعة النطاق، حيث يعطي لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد بقدر ما تضم من سكان كما يقوم الناخبون في كل دائرة بالتصويت لعدد معين من المترشحين، فكل ناخب يقدم قائمة بأسماء المطلوب انتخابهم من – النواب - بعدد المناصب التي تحددها القوانين الانتخابية التعدد المرشحين المطلوب، و يدعى هذا النظام أيضا بنظام الانتخاب المتعدد الأعضاء

• أنماط النظم الانتخابية

نظام التمثيل بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي

أولا- نظام التمثيل بالأغلبية:

حيث يقصد بنظام الاغلبية هو أن المرشح الذي يحصل على أصوات تفوق عدد الصوت كل من المرشحين الاخرين يعني الفائز بالانتخبات ونظام الاغلبية يمكن ان يطبق في حالة التصويت الفردي وكذلك في حالة التصويت على القائمة أي انتخاب عدد نواب في منطقة واحدة غالباً ما يطبق نظام الأغلبية في الدول التي تجعل الدوائر الانتخابية صغيرة وبالتالي تتبع أسلوب التصويت الفردي أما في حالة تصويت على القائمة فأنه نظام الأغلبية أقل تطبيقاً وتشترط بعض القوانين الانتخابية الحصول على أغلبية معينة من الأصوات لأجل الفوز(سواء كان التصويت فردياً أم بالقائمة) وإن لم تحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة فتعاد الانتخابات. وهكذا يكون هناك نوعين من الأغلبية.

• أنماط النظم الانتخابية

ترتبط عملية ترسيم الدوائر الانتخابية بالعادة بنظم التعددية الانتخابية أو الأغلبية الانتخابية. يميل كلا النظامين إلى الاعتماد وبشكل كبير، إن لم يكن بشكل كلي، على الدوائر الانتخابية الفردية. يجب أن يتم إعادة ترسيم هذه الدوائر بشكل دوري من أجل عكس التغيرات على أعداد السكان ، كما يتشابه النظامان بعنصر أساسي بسبب اعتمادهم على الدوائر الانتخابية الفردية – لا يعتمد عدد المقاعد التي يحصل عليها حزب سياسي على نسبية الأصوات التي حصل عليها فقط ، وإنما على مكان الإدلاء بتلك الأصوات أيضاً. وفي نطاق الحديث عن نظم التعددية أو الأغلبية ، تحظى أحزاب الأقلية السياسية، التي لا يقطن مناصريها في نفس المنطقة، على عدد مقاعد أقل مما قد تحصل نسبة أصواتهم عليه. من الممكن أن تتدارك الدوائر التعددية للنظم النسبية هذه العيوب في عملية تحويل الأصوات إلى مقاعد، حيث أن هناك علاقة طردية ما بين حجم الدوائر الانتخابية ونسبية النتائج.

أن نظام الأغلبية هوأقدم نظام انتخابي وكان لفترة طويلة هو الوحيد المعمول به ولا يزال يحظى بتفضيل أكثر من 80 بلد في العالم – استنادا إلى دراسة للاتحاد البرلماني العالمي 1993، وتكمن ميزة هذا النظام، ربما، وقبل كل شيء في بساطته، إذ يتم انتخاب المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات وقد طبق هذا النظام قبل ظهور الأحزاب السياسية حيث يتم انتخاب المرشح الأكثر شعبية، ولكنه من ناحية أخرى غالباً ما يكون نتائجه غير عادلة فهو قد يؤدي إلى حصول حزب ما على أغلبية برلمانية كبيرة تفوق حصته من الأصوات.

• أنماط النظم الانتخابية

حيث في نظام الأغلبية البسيطة، فان المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات يفوز بالمقعد حتى لو كانت الأصوات التي حصل عليها اقل من 25% من المقترعين في الانتخابات، ويؤدي هذا النظام إلى بروز حزبين على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، مع أن بعض الأحزاب الجهوية (الإقليمية) يمكنها المحافظة على وجودها، كما هو الحال في بريطانيا وكندا، لقد نشأ نظام الأغلبية في بريطانيا، وتم تطبيق هذا النظام بشكل خاص في بلدان الكومنولث، ويعطي هذا النظام الحزب الفائز مقاعد اكثر من حصته النسبية من الأصوات، فعلى سبيل المثال فان الحزب الذي يحصل على 45% من الأصوات يفوز بالأغلبية ويستطيع أن يشكل حكومة بمفرده ، خاصة وأن هذا النظام يتميز بعدة خصائص منها :

1 ـ أن تكون أوراق الاقتراع قصيرة وبسيطة.

2 ـ أن يصوت المقترعون لشخص معين يمثل بدوره حزب سياسي ما أو مستقل.

3 ـ أن يشمل دائرة انتخابية ويجعل العلاقة أوثق بين النائب وناخبيه

وعلى هذا الأساس يعتبر نظام الانتخاب الأكثري الأقدم والأبسط والأسهل بين مختلف الأنظمة الانتخابية، وتطبّقه بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا ونيوزيلندا وكندا وغيرها من الدول التابعة للكومنولث أو التي كانت تحت الاحتلال البريطاني، وكانت فرنسا قد طبَّقته منذ زمن بعيد (في دورتين) قبل اعتمادها نظام الانتخاب النسبي. ويشار هنا الى أن معظم البلدان التي تعمل بالنظام الأكثري تعتمد الدائرة الفردية.

• أنماط النظم الانتخابية

حيث وفق نظام الانتخاب الأكثري، يعتبر فائزًا في الانتخابات المرشح الذي نال أكبر عدد من الأصوات، ولو بفارق صوت واحد ، أو بمعنى أخر النظام الذي يفوز فيه المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكثرية الأصوات الصحيحة ، يمكن تصور هذا النظام في الانتخاب الفردي، إذ تنتخب الدائرة نائبا واحد ، كما يمكن تصوره في الانتخاب عن طريق القائمة فتفوز القائمة التي نالت أغلبية الأصوات بجميع المقاعد أو اغلبها ، وهذا الانتخاب قد يكون في دورة واحدة أو دورتين:

-في الحالة الأولى، يعتبر فائزًا المرشح الذي نال أكبر عدد من الأصوات، حتى ولو كانت هذه الأكثرية بسيطة وأقل من الأكثرية المطلقة للمقترعين. ولهذا يمكن تطبيق هذا النظام بسهولة في الدول التي تعتمد الثنائية الحزبية. أما في الدول التي تعتمد التعددية الحزبية، فإنه يؤدي الى إضعاف مستوى التمثيل الشعبي.

-في نظام الانتخاب الأكثري في دورتين، يتطلب أن ينال المرشح الأكثرية المطلقة في دورة الاقتراع الأولى. وهو يسمح للناخبين بالاختيار بين عدد كبير من المرشحين في الدورة الأولى، أما في الدورة الثانية، فيقل عدد المتنافسين ويفوز من ينال أكبر عدد من الأصوات على أن ينال المرشح نسبة معينة من أصوات المقترعين في الدورة الأولى.

• أنماط النظم الانتخابية

ثانياً- نظام التمثيل النسبي:

يتطلب التمثيل النسبي استخدام دوائر تعددية تشمل أكثر من مقعد واحد، في هذه النظم، يقدم كل حزب أو كيان سياسي قائمة بمرشحيه لدوائر تعددية، ويقوم الناخبون بالتصويت لهذه القوائم. وعليه، يحصل كل حزب على حصة من المقاعد تقارب النسبة التي حصل عليها من أصوات الناخبين. وفي حال اعتماد القوائم المغلقة، يتم اختيار الفائزين حسب ترتيبهم على القائمة.

أما في حال اعتماد القوائم المفتوحة أو القوائم الحرة فان خيارات الناخبين تؤثر على فرص المرشحين بالفوز تبعاً لعدد الأصوات الفردية التي يحصل عليها كل مرشح ، لذلك فإن التمثيل النسبي هو اعطاء كل حزب او كل تجمع يمثل رأياً أو اتجاهاً معيناً عدداً من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية.

ونظام التمثيل النسبي يظهر بصور متعددة .فهناك نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة، ونظام التمثيل النسبي مع امكان المزج بين القوائم المختلفة، وباعتماد نظام التمثيل النسبي تظهر مشكلة تحديد المرشحين الفائزين في كل قائمة، فإذا نالت قائمة مكونة من خمسة مرشحين أصواتاً تعطي لها الحق في مقعدين فقط فأي من المرشحين الخمسة يفوز بالمقعد النيابي؟ ويمكن حل هذه المشكلة في حالة الأخذ بنظام المزج بين القوائم، حيث يتفاوت عدد الأصوات التي يحصل عليها مرشحو القائمة الواحدة، ومن ثم يمكن إعلان انتخاب المرشحين الذين حصلوا على أكثرية الأصوات بالنسبة إلى بقية مرشحي القائمة.

• أنماط النظم الانتخابية

ولكن الإشكال يظهر في حالة الاخذ بنظام القوائم المغلقة، فان جميع المرشحين في القائمة الواحدة في هذه الحالة يحصلون على العدد نفسه من الاصوات لان القوائم مغلقة ولا يجوز للناخب أن يعدل فيها بل يجب عليه أن يختار قائمة بأكملها ففي هذه الحالة تلجا النظم السياسية المختلفة إلى إحدى وسيلتين:

ـ الوسيلة الاولى: يتم بموجبها توزيع المقاعد بحسب ترتيب اسماء المرشحين في القائمة أي ان الحزب هو الذي يحدد مقدما كيفية التوزيع.

ـ الوسيلة الثانية: هي التي تعطي الناخب حق تحديد ذلك الترتيب بحسب تفضله الشخصي بمعنى انه على الرغم من أن الناخب يعطي صوته لقائمة كاملة فان قانون الانتخاب يعطيه الحق في ترتيب المرشحين فيعيد كتابة القائمة حسب رغبته وفي هذه الحالة يفوز من مرشحي القائمة المرشح أو المرشحين بحسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة وتسمى هذه الطريقة التصويت مع التفضيل .

• تصنيفات النظم الانتخابية:

شهدت الأدبيات السياسية العديد من محاولات تصنيف النظم السياسية أحد هذه التصنيفات هي تلك التي تميز بين:

- **النظم الديمقراطية:** والتي تتسم بوجود ضوابط على شاغلي المناصب السياسية وتعدد القوى السياسية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووجود معارضة سياسية منظمة وانتخابات حرة وحياد سياسي للجيش، وسيادة حكم القانون.
- **النظم الشمولية:** تتسم بغياب المعارضة والصحافة الحرة واختفاء أو ضعف المؤسسات السياسية وتركز السلطة في يد فرد أو مجموعة صغيرة وتدخل الجيش في السياسة وغياب حكم القانون أو تغييبه.

أما بالنسبة لنظم الديمقراطية المقيدة فتتسم بوجود سلطة تنفيذية مهيمنة وأحزاب محدودة النشاط عادة ما يجمع شخص واحد بين رئاسة الحزب المهيمن والدولة ومجموعة محددة من الأشخاص هم المسيطرون على الحزب الحاكم والدولة، وعادة ما يكون دور البرلمان محدداً بفعل سيطرة الحزب وطغيان السلطة التنفيذية، وعلى هذا الأساس سنتناول في المبحث الاول مفهوم النظم الحزبية ثم تصنيفات النظم الحزبية في مبحث ثان و في المبحث الثالث نتكلم عن وظائف التعددية الحزبية.

• تصنيفات النظم الانتخابية:

1- نظام الحزب الواحد:

يتسم هذا النظام عندما يكون الحزب الواحد هو الحزب الحاكم الوحيد في الدولة، ويطلق على هذا النظام ديكتاتورية الحزب، فهو الذي يسيّر الأمور العامة في الدولة، من خلال أعضائه ومسؤوليه ، ويعتبر نفسه ممثلاً للأمة، ولا يقبل بوجود معارضة له، وقد استحدث هذا النوع من الأحزاب منذ بداية القرن العشرين، من خلال الحزب النازي في ألمانيا، والحزب الفاشي في إيطاليا، والحزب الشيوعي في روسيا، حيث يضم هذا النوع من الأحزاب، كل الموالين للحكومة وتكون السلطة الحقيقية في هذا النظام بيد قادة الحزب ، أما الوزراء والنواب ورجال الإدارة، فهم أدوات مسخرة بأمر ذلك الحزب، ولا يعملون إلا بتوجيهه .

وينادي هذا الحزب بتجنيد الجماهير المساهمة في إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق الحرية لهم، وإلى تنمية طبقة جديدة نابعة من الشعب لتقود التطور فيه، ولتحل محل الطبقات القديمة، ذات الإمتيازات والمصالح، ويرفض التعددية الحزبية، يتهمها بأنها تنافسه على السلطة بهدف تحقيق مآربها ومصالحها والدفاع عن امتيازاتها.

ويرى المفكر ساطع الحصري: أنه عندما يسيطر حزب سياسي واحد على السلطة في الدولة، فإنه لا يترك لأفراد الشعب حرية إظهار مشيئتهم ؛ لأنه يعتبر معارضته نوع من الخيانة والجناية، ويعاقب مرتكبها بصرامة بالغة تصل إلى حد الإعدام، ويتخذ التدابير اللازمة للتأثير في نفوس الشعب وإرادته، من خلال التدريس في المدارس والتلقين في المعابد ، والبيانات بالنشرات والجرائد، وإغراء مثقفي الشعب وزعمائه بالأموال والمنافع وشراء الضمائر بالرتب والمناصب.

• تصنيفات النظم الانتخابية:

وغالباً ما يقود العسكريون هذا الحزب من أجل استيلائهم على السلطة، من خلال انقلاب عسكري يقومون به لصالح الحزب، حيث يرى هؤلاء العسكر أنهم شرعيون وأنهم يمثلون الحزب، على أساس أنهم اكتسبوا التأييد والرضى الشعبي من قبل الجماهير التي هي مصدر السلطات، وعلى هذا الأساس فيرون أنهم اكتسبوا المشروعية التي تعني سيادة حكم القانون، لأن الجماهير أقرت مشروعية التغيير الذي يعني القضاء على النظام السياسي القائم وإحلال آخر محله، حيث سيقضي النظام الجديد على الفساد في الحكم والإدارة، التي يرى أن استراتيجيتها غير مرغوبة من قبل الشعب، إضافة إلى ميولها الأيديولوجية والقبلية الإثنية، وما فيها من أزمات وانقسامات لذلك يقوم النظام الجديد بعدة إجراءات عقب انقلابه هي:

1- إلغاء الدستور والحكم من خلال مراسيم وقرارات تنفيذية.
2- حل المجالس التشريعية.
3- حل الأحزاب السياسية وكافة المؤسسات ذات الطابع السياسي
4- السيطرة على وسائل الإعلام المختلفة.
5- التقييد على استقلال السلطة القضائية.

• تصنيفات النظم الانتخابية:

كما أن النظام الشمولي يؤدي إلى بروز الحكم الأتوقراطي داخل الدولة؛ لأن الحزب الحاكم يعتمد على أفراده في إدارة مؤسسات وأجهزة الدولة، وهؤلاء الأفراد يتبعون قيادة الحزب التي تتبع بدورها سلطة قائد الحزب، وعلى هذا الأساس يصبح نظام الحكم ديكتاتوري استبدادي ، بسبب أن أقوال وأفعال رئيس الحزب هي بمثابة قانون مطلق يستطيع أن يعدل فيه حسب رأيه، وعلى هذا الأساس تتحول الدولة إلى النظام التسلطي

ومثال على الحكم التسلطي هو نموذج الحكم الشيوعي في روسيا منذ عام 1917.

وقد أفرز نظام الحزب الواحد، نموذجين يشبهانه هما : نموذج الحزب القائد، ونموذج الجبهة الوطنية، أما نظام الحزب القائد فقد بدأها النظام الشيوعي في الصين، حيث شكل الحزب الشيوعي هناك مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة الغير ظاهرة في الحياة السياسية، ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها الحزب الشيوعي حيث يعمل هذا الحزب على تذويبها من خلال استراتيجيته الهادفة إلى إظهارها على السطح ، ومن ثم تحجيم دورها وعملها على المستوى الجماهيري، بحيث تكون تحت أنظار الحزب الحاكم بحيث تبدو هذه الأحزاب وكأنها تابعة بشكل مباشر له ، وتتسم تلك الأحزاب الصغيرة بتقاربها مع بعضها البعض في المبادئ والأفكار والأهداف مع الحزب الحاكم القائد لها

• تصنيفات النظم الانتخابية:

2- نظم التعددية الحزبية:

تسود النظم الحزبية في دول الديمقراطية التقليدية قاعدة أساسية وهي قاعدة تعدد الأحزاب السياسية بما يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين في كل دولة من هذه الدول. ورغم ذلك يمكن التمييز بين عدة نظم حزبية مختلفة تتميز بها كل دولة من هذه الدول ، وتتمثل الاختلافات بين هذه النظم الحزبية في الديمقراطية في عدة أمور وهي:

- عدد الأحزاب داخل كل دولة من هذه الدول.
- حجم كل حزب بالنسبة لغيرة من الأحزاب.
- طريقة تعاون الأحزاب مع بعضها البعض.
- الاستراتيجية الخاصة بكل حزب.

ويترتب على هذه الاختلافات في العلاقات بين الأحزاب من دولة لأخرى من دول الديمقراطية التقليدية اختلاف نظام الحزب فيما بينهم، فقد يكون النظام الحزبي قائماً على نظام تعدد الأحزاب أو قائماً على نظام الحزبين السياسيين أو على نظام الحزب المسيطر وتوصف هذه النظم الحزبية " بالنظم التنافسية".

• تصنيفات النظم الانتخابية:

معظم الدول الغربية تتبع نظام التعددية الحزبية في نظامها السياسي، حيث تتقاسم الأحزاب السياسية السلطة من خلال حكومة ائتلافية، وفي أغلب الأحيان يسيطر حزب واحد على البرلمان، حيث يكون حصل على مقاعد أكثر من غيره في البرلمان، أما الأحزاب الأخرى فتشاركه الحكم بحسب نسبة مقاعدها ، لكن قد يتحالف حزبان أو ثلاثة أو أكثر لتشكيل حكومة ائتلاف حزبي وتكوين كتلة برلمانية تسطير على البرلمان، كما تسيطر على سياسة الدولة، مع حق الأحزاب الأخرى بحسب مقاعدها، في إبداء رأيها داخل البرلمان.

ويتميز نظام تعدد الأحزاب، بأنه يضعف العلاقة بين البرلمان والحكومة، كما يضعف مركز كل منهما إزاء الآخر وهذا نتيجة فساد نظام الانتخابات ، ولما كانت الغالبية في العادة لا تتوافر لحزب واحد، فإنه يتعين الالتجاء إلى الائتلاف غير المتجانس وغير المستقر، وهذا مما يساهم في سقوط الحكومات بشكل كبير حيث يتميز النظام الحزبي بعدم الاستقرار الوزاري.

أما إذا كانت الحكومة مؤلفة من عدة أحزاب متنافسة، فإن توافق وجهات النظر يكون ضعيفاً بين أعضائها، ويصعب تطبيق برنامج متماسك الأجزاء ومحدد المعالم، ويتحتم الاقتصار على تصريف المسائل الجارية، وغالباً ما ينتهي بأزمة حكومية (وزارية).

• الخاتمة

تعتبر مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي. ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، حيث أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل إلى الديمومة، في الوقت الذي تتركز الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكّنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة. وعلى الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة، إلا أن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى. ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي، كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية، أو استجابة لميول شائع، أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ، دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير.